# التحديث في المجال الديني في تركيا من خلال الصحافة العراقية

محمد كاظم عبد زيد
طالب ماجستير/ جامعة الكوفة/ كلية الآداب/ قسم التاريخ الحديث
alkwfymhmd81@gmil.com

أ.م.د علي خليل أحمد
جامعة الكوفة/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

# Modernization in the religious field in Turkey through the Iraqi press

**Muhammed Kazem Abed Zaid**

**Master student/University of Kufa / College of Arts / Department of History**

alkwfymhmd81@gmil.com

**A. M. Dr Ali Khalil Ahmed**
**University of Kufa / College of Arts / Department of History**

**الخلاصة:**

يتناول البحث بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة الكمالية لتحديث تركيا وتغريبها إلا وهي الخطوات التي اتخذتها في الجوانب التي يمكن تصنيفها بالجانب الديني، وكانت خطوة إلغاء الخلافة من أهمها من حيث تأثيرها على العالمين العربي والإسلامي. وخاضت الصحافة العراقية بتفاصيلها، لذا تم تناول هذا الموضوع في المبحث الأول من البحث، ثم تطرق البحث مفصلاً الى الخطوات الأخرى التي أعقبت الغاء الخلافة وما ترتبت على عملية الإلغاء، فجاء المبحث الثاني بعنوان الغاء التكايا والزوايا والطرق الصوفية، إذ الغت الحكومة التركية هذه المؤسسات الدينية ومنعت أصحابها من استخدام الألقاب الدالة على ذلك من لقب سيد، ودرويش وآغا، ثم حددت لبس العمامة وسمحت بلبسها لعناصر حددتها بقانون، ومن ثم تمادت في إجراءاتها القومية وابعاد تركيا من التراث العثماني، الإسلامي، هذا ما تم دراسته في المبحث الأخير، فترجمت الحكومة التركية القرآن الكريم بصورة مشوهة، واتبعت الغرب في تحديد يوم نهاية الأسبوع بيوم الاحد، ثم توجت الحكومة الكمالية مسيرتها في التغريب والتحديث والابتعاد عن الإسلام بحذف المادة الدستورية التي تقول بأن الإسلام دين الدولة الرسمي، وبذلك أعلنت علمانيتها.

الكلمات المفتاحية: الغاء الخلافة، الغاء التكايا والزوايا والطرق الصوفية، ترجمة القرآن.

**Abstract**

The research deals with some of the steps taken by the Kemalist government to modernize and Westernize Turkey, which are the steps it took in the aspects that can be classified as the religious aspect, and the step to abolish the Caliphate was one of the most important in terms of its impact on the Arab and Islamic worlds. The Iraqi press went through its details, so this topic was dealt with in the first topic of the research, then the research dealt in detail with the other steps that followed the abolition of the Caliphate and the consequences of the abolition process. It prevented its owners from using the titles that indicate this, such as Sayed, Darwish and Agha, and then limited the wearing of the turban and allowed it to be worn by elements specified by law, and then persisted in its national procedures and distanced Turkey from the Ottoman, Islamic heritage. This is what was studied in the last topic, so the Turkish government translated The Holy Qur'an was distorted, and the West followed in fixing the weekend day

on Sunday, then the Kemalist government crowned its march in Westernization, modernization and away from Islam by deleting the constitutional article which says that Islam is the official religion of the state, and thus declared its secularism.

**Keywords:** abolition of the caliphate, abolition of takiyas, zawiyas and Sufi orders, translation of the Qur'an.

**المقدمة:**

حظي تاريخ تركيا المعاصر باهتمام مؤسساتنا الاكاديمية بعد الربع الأخير من القرن الماضي، إلا إن اغلب تلك الدراسات لم تولِ الصحافة العراقية ما تستحقه من الاهتمام، على الرغم من كون الصحافة العراقية مصدراً اساسياً لدراسة تاريخ تركيا، بسبب اهتمامها بإحداث تركيا، فالرسالة المعنونة حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣– ١٩٣٨، والتي نال بها إسماعيل نوري حميدي الدوري شهادة الماجستير من كلية التربية جامعة بغداد، لم ترد فيها أية إشارة الى أية صحيفة.

لذلك نرى إن موضوع التحديث والتغريب في تركيا ١٩٢٣–١٩٣٨ في الجانب الديني له مبرراته العلمية، ولا سيما إن هذا الموضوع كان من أكثر المواضيع التي أثارتها الصحافة العراقية بسبب ما احدثتها الخطوات التركية في هذا المجال من ردود أفعال شرسة وإسلامية.

ثم تناول البحث بثلاث مباحث، الأول الغاء الخلافة والثاني الغاء التكايا والزوايا والطرق الصوفية وتحديد لبس العمامة، والمبحث الأخير ترجمة القرآن الكريم وعلمانية الدولة.

**المبحث الأول: إلغاء الخلافة**

أقدمت حكومة أنقرة في ٣ آذار ١٩٢٤، على إلغاء الخلافة إذ كانت حكومة أنقرة ترى في وجودها وجود قيادتين، وكانت تنظر اليها حجرة عثرة أمام ما سيقوم بها مصطفى كمال من إصلاحات في المستقبل، وفي اليوم التالي تم طرد ٢٣٤ من أفراد العائلة العثمانية وعلى رأسهم الخليفة عبد المجيد الى خارج البلاد[١]، ويبدو من دراستنا للأخبار التي كانت تنقلها الصحف العراقية ولا سيما جريدة العراق، بعد إلغاء السلطنة. إن حكومة انقرة كانت تبحث عن الوقت المناسب لإلغاء الخلافة أيضاً وتُهيأ لذلك. فاتخذت عدة إجراءات تستهدف التقليل من شأن الخليفة، فعلى سبيل المثال، لامَ حزب الشعب، رؤوف بك لزيارته للخليفة اثناء

تواجده في الاستانة، علماً إن تلك الزيارة جاءت بطلب من الخليفة نفسه، لذلك كانت حكومة أنقرة ترى إن "زيارة الخليفة أصبحت من دواعي الريبة"[٢].

والصورة الهزلية التي نقلتها جريدة العراق عن جريدة ترجمان حقيقت التركية[٣]، الصادرة في ٣ كانون الأول ١٩٢٣، توضح مدى الصعوبات التي كانت يتعرض لها الخليفة ومن يسانده، فنشرت تلك الجريدة صورة هزلية "تُمثل الجامع الذي يصلي فيه الخليفة صلاة الجمعة وأمامه الجنود الذين يقومون بمراسيم حفلة الصلاة... وهناك رجل من الموظفين يهرب من الموكب، فأمسكه أحد أصحابه وسأله: لماذا انت تهرب بهذه السرعة؟ فأجابه الموظف: دعني أيها الأخ الستَ ترى؟ إن موكب الخليفة قادم للصلاة. فإذا رآني أحد واقفاً في هذا الطريق فذلك يوم طردي من وظيفتي جزاء هذا الموقف"[٤].

إذ كان في أنقرة رجالٌ يخشون من اتخاذ الخلافة وسيلة لإعادة السلطنة، لذلك رأى الكماليون إن الأولى لهم أن يسلكوا مسلك الحزم واليقظة بدلاً من هذه الأحلام المزعجة التي تقلقهم دائماً واتقاء لما يترتب على إعادة السلطنة بشكلها القديم من الأخطار، فقالوا بإلغائها أو توجيهها الى اشخاص آخرين لا يُسيئون استعمالها[٥].

ويبدو أن الكماليين أرادوا أن يحققوا مآربهم بتقديم الخليفة استقالته، فكانت الصحف التركية تنشر دعايات بأن الخليفة سيقدم استقالته، إلا إن الخليفة ما كان مستعداً أن يُقدم على هذه الخطوة، فكان يرفض الاستقالة مصرحاً بأن: "لا توجد لديه أسباب تحمله على التخلي عن منصبه ما دام جلالته لا يتدخل في الشؤون السياسية وما دام حائزاً على ثقة وقبول العالم الإسلامي"[٦].

الصحف التركية التي كانت تروج لاستقالة الخليفة كانت ترى بأن تلك الاستقالة "فرصة ثمينة موافقة للحكومة لاستشارة العالم الإسلامي بأسره في انتخاب الخليفة الذي يحل محل الخليفة المستقيل"[٧].

وربما يؤدي الامر الى اختيار خليفة غير تركي يُقيم في الخارج ولا يهمه فقدان السلطة الزمنية، وبهذا تمهد أنقرة السبيل ليتسنم مصطفى كمال باشا فيما بعد عرش السلطنة في تركيا[٨].

اشاعات استقالة الخليفة وتكذيبها دفع بنقيب المحامين الأتراك لطفي بك ان يصرّح في جريدته قائلاً: إن الخلافة في خطر، مما أدى الى محاكمته بمحكمة الاستقلال والحكم عليه بالسجن خمس سنوات "وقد تلقى لطفي بك هذا القرار وعلى وجهه ابتسامة عدم المبالاة" وقال نقيب المحامين الأتراك عند محاكمته من محكمة الاستقلال عندما سُئلَ عن أهداف مروجي إشاعة استقالة الخليفة قال: "قد يجوز القول أن مروجيها من الاتراك الذين لا يريدون أن تكون الخلافة في تركيا"[٩].

والجدير بالذكر إن المعلومات التي نشرتها الصحف العراقية عن وجود جمعيات سرية وتنظيمات مسلحة غير نظامية تُريد إعادة السلطنة ما كانت غائبة عن تفكير الكماليين، بل وجود تلك التنظيمات ربما جعلهم أن يُسرعوا في اتخاذ قرار إلغاء الخلافة ووضع نهاية لأية محاولة لاستعادة الخليفة لسلطته الزمنية. إذ كانت في

ألمانيا جمعية سرية كبرى تهدف الى قلب الحكومة التركية، وإعادة السلطنة الى تركيا يرأسها شريف باشا، سفير الدولة العثمانية السابق في استوكهولم، وعصابات قوية في جهات رومانية وبلغاريا، مستعدة لغزو الحدود الأناضولية تصرف لها مبالغ طائلة من الجمعية السرية في ألمانيا[١٠].

لم تقتصر الحركة المؤيدة للسلطنة على مجرد الدعوة السلمية، بل أغارت ثمانمئة من المقاتلين غير النظامين (باشبوزوق) على مدينة آيدين وفتكوا بجميع الموظفين المدنيين والعسكريين وقتلوا مدير محطة السكة الحديدية، واطلقوا سراح السجناء ثم فتحوا أبواب البنك التركي واخذوا كل ما فيه من النقود احتجاجاً على عدم شمول "الخليفة وحيد الدين بالعفو الذي أصدره مصطفى كمال"[١١]، وكان العفو الذي اعلنه مصطفى كمال شمل ٢٥ شخصاً من ١٥٠ من الذين بمعية السلطان وحيد الدين[١٢].

لذلك قرر مصطفى كمال تنفيذ ما كان يخطط له منذ عام ١٩١٩، فطبقاً لجريدة العراق التي نقلت الخبر عن برقية لندن، بأن مندوب شركة لندن اجرى حواراً مع (أحد مشاهير الرجال) كان سابقاً مقيماً في تركيا قوله: "أن مصطفى كمال وهو على أهبة الرحيل الى الاناضول عام ١٩١٩ قد جاهر لبعض خاصته بأن الغاء الخلافة والتحرر من الدين هو من الأمور الضرورية اللازمة لنجاح تركيا واصلاحها"[١٣]، إلا إنه كتم خطته عن حزب المحافظين الذي كان شديد البأس في تلك الآونة وبثها بين الكماليين المتطرفين[١٤].

بدأت حكومة انقرة تُشدد الخناق على الخليفة، فقلصت من ميزانية الخلافة لسنة ١٩٢٤ نحو ١٠٤٩٩٩ ليرة إذ تم تخصيص مبلغ ٣٣١٦٩٥ ليرة لميزانية الخلافة لسنة ١٩٢٤ بعد أن كان المبلغ المخصص في السنة السابقة ٤٣٦٦٩٤ ليرة[١٥]. وفي محاولة من الاتراك للتخلص من العبء المالي للخلافة دعت الصحف التركية الى مشاركة الدول الإسلامية في مصاريف الخليفة[١٦].

وما نشرته جريدة العراق نقلاً عن جريدة البلاغ البيروتية يلقي ضوءاً على الحالة المعيشية للعائلة العثمانية (فقد أصبحت هذه العائلة الشريفة التي كانت فيما مضى في اعلى ذرى المجد والسؤدد أصبحت هذه الأيام في حالة تعسة وعيشة ضنك فقد كاد الفقر يعضهم بنابه فضلاً عن المعاملة التي يجدونها حيناً بعد آخر، فقد شددت الحكومة الرقابة على القصور فلا يستطيع أحد أن يقابل أميراً أو أميرة بدون أن يقع تحت طائلة من الأسئلة والتحقيقات، أما الامراء فلا يستطيعون الخروج من القصر فكأنهم سجناء في قفص من ذهب[١٧].

والجدير بالملاحظة أن الصحافة العراقية كانت تنقل ما يدور من نقاشات حول مصير الخليفة والخلافة قبل إقرار إلغاء الخلافة، عن الصحافة التركية، فأوضحت بأن الموقف السياسي من الخلافة منقسم الى ثلاثة اتجاهات: الأولى حزب المحافظين، وكان هذا الحزب ضعيف النفوذ وقليل الأهمية يرفض كل تغيير في البلاد التركية ولكن ضعفه يضطره الى التصويت ضد الخلافة اذا طلب منه ذلك في مجلس انقرة الوطني، أو أنهم "لم يأتوا أمراً أكثر من الامتناع عن التصديق في المجلس الوطني" أما الاتحاديون فيقولون بوجوب فصل

السياسة عن الدين مع وجود الخليفة بحالته الحاضرة "أي مجرد من سلطته الزمنية"، أما الاتجاه الثالث فكان الكماليون المتطرفون يُمثلونها فينادون بوجوب ألغاء الخلافة وإبعاد العائلة المالكة من البلاد[١٨]، واقترح المعارضون لإلغاء الخلافة اسنادها الى رئيس المجلس الوطني[١٩].

وساق الكماليون قبل الغاء الخلافة وبعده مبررات لخطوتهم هذه، ففي لقاء مع عصمت باشا قال في شهر شباط ١٩٢٤ مُقللاً من أهمية الخلافة: "أن مقام الخلافة مقام مقدس يخص المسلمين على الاطلاق وإذا لم يكن لها حق على مصر وعلى أفغانستان وعلى غيرها من الممالك الإسلامية الأخرى فإنه ليس لها حق على تركية نفسها"[٢٠].

بل الكماليون كانوا مقتنعين "بأن الخلافة جلبت المحن على الجمهورية وليس هناك داعٍ شرعي او تاريخي يُحتم وجودها، وبناء عليه يجب الغاؤها[٢١]" فكتب أحد زعماء الاتراك الى جريدة ديلي تلغراف عن الأسباب التي دعت مصطفى كمال الى الغاء الخلافة، نقلتها جريدة العراق موضحة بأن الخلافة ما كان لها أثر فعّال خلال الحرب العالمية الأولى، بل الكثير من الممالك الإسلامية لم يعد الخليفة خليفتهم "فالعرب اظهروا انفسهم في اثناء الحرب العامة وبعدها بمظهر الخونة الغادرين للإسلام بمحاربة جيش الترك وخليفتهم وهو لا يتصور (أي مصطفى كمال) أن المصريين بأفضل من العرب" فيؤاخذهم على امدادهم الحلفاء بفرق العمال المصرية، اما مسلمو الهند فالظاهر انهم قوم يتكلمون بما لا يفعلون، فكانوا يدافعون عن تركيا بالكلام فقط، ولم يحاربوا عنها ولم يتحملوا تضحية مهمة في سبيلها، والواقع ان مصطفى كمال يرى من واجبه أن يهتم بمصالح الأتراك الذاتية ولا يرى ما يوجب تضحيتها في سبيل هذه الأمم "فهو يمشي على مبدأ سياسي وقومي لا علاقة له بالمذهب او الجامعة الإسلامية"[٢٢].

أشار بعض الاتراك الى موقف العائلة العثمانية المتخاذل خلال الحرب، فذكر شكري نائل باشا قائد الجيش التركي في الاستانة، "إني أشكر المجلس لقراره الغاء الخلافة وإخراج آل عثمان، بينما كان أولادنا يُقتلون في
المعارك دفاعاً عن البلاد، كان هؤلاء ينعمون في قصورهم ويغرقون في ملذاتهم"[٢٣].

إن اتهام العرب بالخيانة خلال الحرب بعيد عن الصواب والحقيقة، فالأتراك الذين أطلقوا هذه الصفة على العرب لم يأخذوا الضغوطات التي تعرض لها العرب خلال الحرب بعين الاعتبار، ولم يعترفوا بأن اغلب حركات العرب ضد الاتراك كانت ردود أفعال منطقية لتعسف الاتراك وسوء ادارتهم في البلاد العربية، فنسي الاتراك بأن مصر تعرضت الى ضغط بريطاني شديد، كما نسى الاتراك الدماء العراقية التي خضبت ارض الشعيبة في قتال البريطانيين.

وأخيراً ربما اقلق حرص الخليفة عبد المجيد على إقامة (سلاملك) تحية السلطان يوم الجمعة بصورة مبالغ فيها وهو يمتطي جواده، الكماليين الذين كانوا يدركون مدى ارتباط عدد من أعضاء المجلس الوطني روحياً بالخليفة والخلافة فأخذوا ينتقدون الخليفة على ذلك[٢٤].

عرض النائب صاروخان بك[٢٥]، اقتراحاً على المجلس الوطني بإلغاء الخلافة ونضارة الأمور الدينية[٢٦]. وعندما اعترض نائبان على الغاء الخلافة (نائب كموشخانة وكوستنجه) مصرحين بأن الوقت لم ينضج بعد في تركيا لهذا التغيير الفجائي، وإن مهمة المجلس يجب أن تنحصر في تقوية وضعية تركيا الاقتصادية، فدوت القاعة بصرخات (فليسقط النائبان)، وعلى إثره قرر جميع أعضاء المجلس الغاء الخلافة[٢٧]. فصدر القانون رقم ٤٣١ في ٣ آذار ١٩٢٤ ينص على إلغاء الخلافة وتسفير الرجال المنسوبين الى العائلة العثمانية الى خارج الحدود[٢٨].

بعد صدور قرار إلغاء الخلافة قامت الشرطة التركية بمراقبة السراي ومنازل الأمراء للحيلولة دون هروبهم[٢٩]، نقلت جريدة العراق تفاصيل الغاء الخلافة نقلاً عن رويتر وتحت عنوان كيف خُلع الخليفة فقالت: "في ٤ آذار في الساعة الثانية من صباح يوم الثلاثاء توجه والي الاستانة بصحبة مدير الأمن العام وقوة الشرطة الى سراي الخليفة، وقد طلبوا منه الجلوس على عرشه، فجلس ثم قُرأَ عليه القرار الصادر بخلعه، ثم طلبوا منه ان ينزل عن العرش ويستعد للرحيل عن البلاد على عجل"[٣٠].

قطع الخليفة وحريمه ونجله وكريمته وحاشيته الطريق الكائنة بين الاستانة وتشالجه الى الحدود بعضها بالزورق والبعض الآخر بالسيارة، ومن تشالجة ركب الخليفة قطار سميلون السريع الى سويسرا[٣١]، وبلغ عدد الأمراء الذين قررت الحكومة التركية أخراجهم من البلاد ٣١ أميراً و٣٦ أميرة[٣٢].

وقد قضت لائحة الابعاد بتجريد العائلة المالكة من جميع الحقوق التركية، ودفع مبلغ لا يزيد عن (٣٠٠) ألف ليرة تركية صفقة واحدة، ومصادرة جميع سرايات العائلة المالكة، واعطيت لهم مهلة سنة واحدة يبيعون في خلالها ممتلكاتهم بمعرفة نواب عنهم[٣٣]، ونقلت جريدة الموصل عن برقيات رويتر العوامل التي ساهمت في دفع مصطفى كمال على اتخاذ قرار الغاء الخلافة وهو موقف السلطان المغلوب على امره واشمئزاز النفوس من الحزب الذي كان يقاوم الحزب الوطني في حرب اليونان، وعدم توفر الكفاءة الحقيقية في الامراء واندفاعهم الى السخافات، ومن جهة أخرى انتشار التعليم في صفوف النساء اللواتي اعتبرن بقاء الخلافة والتربية الدينية لا يتفقان مع الحرية[٣٤].

أثار الغاء الخلافة ردود أفعال كبيرة في العالم العربي والإسلامي، فاعتبرت جريدة الاستقلال الاجراء التركي عبث في الدين الحنيف وتصميم على محو كل أثر له في حكومتهم. وإنهم قاموا بإجراءاتهم تلك مقتدين "ببلاشفة الروس الذين يتلاعب بهم بعض دهاة اليهود"[٣٥].

وأشارت جريدة أخرى بعد أن تطرقت الى الغاء الخلافة قائلة: "ولم يكتفوا (الترك) بأن سلبوا الخليفة سلطته الدنيوية بل عزموا على إخراجه من دياره وديار اجداده هو واسرته، الامر الذي أظهر للملأ الإسلامي ما تكنه صدور الترك نحو المبادئ الإسلامية"[٣٦]، ووصفت جريدة العراق الغاء الخلافة بـ "حادث خطير أصاب العالم الإسلامي"[٣٧]، وإن الاتراك الغوا الخلافة إذ كانوا يرون الخلافة "تحول دون ما يطمحون اليه من الشيوعية والاباحية"[٣٨]، وإن مصطفى كمال "مجبول على الانانية لا حرمة عنده للدين بل يطمح الى الجلوس على عرش الملك ولأجل هذه الغاية يدوس كل مبدأ أو عقيدة، ويُحطم التيجان دون أدنى مبالاة"[٣٩]، وقد وصف الدكتور رضا نور المعروف بإلحاده وكرهه للخلافة الإلغاء بـ (جناية) و (جنون) إذ بإلغائها اصبح المسلمون بلا قوة ولا مركز ولا أمل، وبإلغاء مصطفى كمال الخلافة "أطاح بما يُفيده من قوة مادية ومعنوية"[٤٠].

ويبدو من خطاب مصطفى كمال في المجلس الوطني في ١ آذار بأن الترك عولوا في نهضتهم على قطع علاقاتهم بكل ما قد مضى عليهم من العصور التي يرونها مظلمة في عيونهم، فهم يحاولون الدخول الى الإصلاح المادي والمعنوي من أبواب لم تكن في حسبان الكثير من مفكري الاتراك انفسهم[٤١]، واذا اجيز لنا تعليل موقف كمال اتاتورك من الدين، لا يسعنا الا تأييد ما نقلته جريدة العراق من تصريح المس جرجس اليسون، صاحبة كتاب تركيا الحديثة والتي زارت تركيا مراراً وكانت مُلمة بشؤون الاتراك منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، والتقت بمصطفى كمال كثيراً اذ نقلت عنها الجريدة المذكورة تحت عنوان (تركيا الحديثة تتجه غرباً، اثر الغازي مصطفى كمال في تجديدها) تحولها بان مصطفى كمال صرح لها "اني رجل لادين له وودت ان اقذف بجميع الأديان الى قعر البحر، وان الحاكم الذي يشعر بحاجته الى دين ليدعم به حكومته لهو اخرق الرأي ضعيف السلطان يحاول اصطياد الرعية بالحبال الواهية"، "وبالتأكيد فان ذلك ليس بمستغرب من رجلٍ ولد وترعرع في السلانيك"[٤٢]

وبعد إلغاء الخلافة روجت جريدة العراق كثيراً لمسألة نقل الخلافة الى العرب والى شخص الشريف حسين بن علي، فأخذت تنشر مقالات مطولة عن الخلافة وتاريخها وكيف إن الاتراك اغتصبوها وهمهم جذب العطف اليهم من العالم الإسلامي، "وقد حان الحين ليرجع الحق الى اهله... ومن حق العروبة ان تسترد الخلافة وتعيد مجد الإسلام"[٤٣]، "وليس بين ملوك وامراء العالم الإسلامي من هو اجدر من جلالته الهاشمية... الحسين بن علي ملك العرب المعظم"[٤٤]، ونشرت في احدى اعدادها "نعتقد إن صاحب الجلالة الهاشمية الرجل الوحيد الذي توفرت فيه شروط الخلافة"[٤٥].

وفي مصر أمرت وزارة الأوقاف بـ "إحلال اسم الملك فؤاد محل اسم الخليفة السابق في الدعاء الذي يدعو به الخطباء في المساجد أيام الجمع"[٤٦]، ودعت فرنسا الى "الاخذ ببيعة الخلافة باسم مولاي يوسف صاحب المغرب الأقصى لأنه يتمتع بحماية فرنسية، ولأن بلاده خاضع للنفوذ الفرنسي"[٤٧].

إلا إن جميع الدعوات لإحياء الخلافة باءت بالفشل، ومضى الكماليون في طريقهم نحو التحديث والتغريب.

## المبحث الثاني: الغاء التكايا والزوايا والطرق الصوفية وتحديد لبس العمامة

اتخذت الحكومة التركية سلسلة من الاجراءات واصدرت عدة قوانين لتغريب تركيا وتحديثها طبقاً لتصور رئيس الجمهورية مصطفى كمال، فبدأ الاتراك بمحاكات الغرب والاقتداء بمظاهره، فاصدرت الحكومة في ٢ ايلول ١٩٢٥ قرارات بخصوص الغاء التكايا والزوايا وتفريق زي رجال الدين عن زي بقية موظفي الدولة وعامة الشعب [٤٨] فعقدت هيأة الوزارة اجتماعًا برئاسة مصطفى كمال بعد بحث مطول للقرار الخاص بغلق التكايا والزوايا واتخاذ زي للعلماء وضع على اساسه قانون لهاتين المسألتين[٤٩]. الغت الحكومة التركية بموجب ذلك القانون التكايا والطرق والزوايا وجماعات الدراويش في تركيا كلها، وقررت تحويل دور تلك المؤسسات الى مدارس، كما قررت قفل ابواب المزارات والاضرحة، وتم وضع ضوابط وشروط على علماء الدين في زيهم وممارساتهم الاجتماعية، فقررت الحكومة ان يلبس علماء الدين عمامة بيضاء، وجبة سوداء، وان يلتحوا بالحية السوداء تمييزا لهم [٥٠]، اما الذين يمارسون مهنة الامامة في الجيش فيحدد لون عمامته طبقا للظرف العسكري[٥١].

وقد حدد القانون المذكور صنف العلمية (العلماء) وهم مدير الشؤون الدينية ومشاوره، والمفتون في مراكز الاقضية والولايات، والأئمة المعينين والوعاظ من قبل مدير الشؤون الدينية. فضلاً عن علماء الدين في القرى الحاصلين على امر(بيرولدو) من مدير الشؤون الدينية[٥٢]، وقد اشترط عليهم ان يكونوا حاسري الرأس خلال تواجدهم في دوائر الدولة، الا انهم غير مجبرين على لبس زيهم الرسمي خارج اوقات ممارسة وظائفهم، وهم مجبرون في تأدية السلام برفع عمامتهم او رد السلام باليد خارج الابنية الرسمية. اما في يوم عيد الجمهورية يكون السلام برفع العمامة، ويكون السلام بالرأس، ولا يجوز ارتداء زي علماء الدين، من غير المحددين ضمن صنف العلماء[٥٣].

وزعت السلطات التركية وثائقاً على اولئك الذين يحق لهم لبس العمامة (عددهم محدد جداً) واصدرت الاوامر الشديدة الى الشرطة لمنع كل من سواهم من لبس العمامة، وانتشر رجال الشرطة في شوارع اسطنبول

وازقتها للتنفيذ الحرفي لقانون الزي، فكانوا يُوقفون المعممين من المارة ويسألونهم "هذا السؤال نرد وثيقة" فإن لم يبرز احدهم الوثيقة نزعوا العمامة عن رأسه قسرا ودونو اسمه في سجل المخالفات الموجبة للعقاب [٥٤].

واصدر مجلس الوزراء في ٥ ايلول ١٩٢٥ قانوناً يقضي بإلغاء جميع التكايا ومقرات الدراويش والغاء جميع الرتب الدينية العائدة للشيوخ والدراويش ضمن حدود الجمهورية [٥٥]، وفصلت جريدة العراق ما جاء في قرار الالغاء قائلة ان قانون الإلغاء تضمن المواد التالية:

المادة الاولى:- تقفل كافة التكايا والزوايا ان كانت وقفاً عمومياً او خصوصياً او ملكاً لأحد الاشخاص بلا استثناء، أما التكايا التي كانت تستعمل كمسجد فتظل مسجداً.

المادة الثانية:- لا توجد في تركيا طريقة ولا مشايخ طرق ودراويش وتلغى الملابس والالقاب التي كانت لهؤلاء.

المادة الثالثة:- نصت على ان المشايخ ورؤساء الزوايا اذا كانت معينة لهم اوقاف خصوصية للسكن تبقى لهم ملكاً شرعياً.

المادة الرابعة:- نصت على المباني المسقوفة اذا كان فيها ما هو صالح لجعله مدرسة فيبقى تحت ادارة وألا يباع ويشترى بقيمته ابنية لجعلها مدارس في القرى.

المادة الخامسة:- اقفلت المساجد ومقابر السلاطين، كذلك الغيت المقابر الخصوصية والمزارات المنشئة للمنفعة او المنتسبة لأحدى الطرق الدينية، ويُعهد لإدارة المعارف المحافظة على جميع الآثار والتحف التي توجد في هذه المزارات.

المادة السادسة:- تعيين وظائف متولى القبور[٥٦]. عدد التكايا والزوايا التي اقفلت في تركيا بأمر الحكومة التركية بلغ نحو ٦٠٠ منها ٢٠٠ في العاصمة اسطنبول[٥٧].

## المبحث الثالث: ترجمة القرآن الكريم وعلمانية الدولة

اهتمت الصحافة العراقية بكل الخطوات التي كانت تقدم عليها الحكومة التركية في مجال ما تسميه المصادر التركية بالتحديث، ولا سيما ان اغلبها كانت تمس مشاعر كل المسلمين وفي مقدمتها ترجمة القران الكريم اذ انتخبت رئاسة الامور الدينية هيئة مؤلفة من ١٣ عالماً من علماء القانون الضليعين باللغة العربية والتركية لترجمة (القرآن الكريم) في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٥ ، وتوزيع النسخ المترجمة على الشعب التركي[٥٨]، وطبقا لمدير الامور الدينية في تركيا رفعت افندي الذي قابله احد محرري جريدة ( وقت ) ونقلت عنها الصحيفة العراقية بأن الحكومة التركية تعاقدت مع الشاعر محمد عاكف بك وحمدي افندي لترجمة القران مقابل ستة الاف ليرة لكل منهما[٥٩]، ويبدو من خلال المعلومات التي ذكرتها الصحف العراقية بأن اكثر من جهة كانت تقوم بترجمة القران الكريم الى اللغة التركية، فطبقا لجريدة العراق، فإن اللجنة مؤلفة في اسطنبول

كانت تقوم بعملية الترجمة، وكان عملها مقسم الى قسمين الترجمة والتفسير ، وكان من المفترض بعد اكمال الترجمة ان يعرض على الهيئة الاستشارية لمصلحة الشؤون الدينية فتصحح ما ترى انه يحتاج الى تصحيح[٦٠].

ألف مدير الشؤون الدينية لجانا لترجمة الحديث النبوي الشريف التي يشتمل عليها كتاب البخاري[٦١]، وبعد إتمام ترجمة القرآن الكريم عرضت النسخة المترجمة الى مصطفى كمال فكلف مدير الفرقة الموسيقية التابعة لرئاسة الجمهورية ان يضع لحناً موافقاً للترجمة لترتيل القران الكريم وفعلاً قام الحافظ بشار و"رتل القرآن الكريم باللغة التركية في مسجد برلياتان، بعد صلاة الجمعة امام حشد من الاهالي جاءوا لمشاهدة هذا الحدث"[٦٢].

اكدت الصحافة العراقية ان ترجمة القران الكريم الى اللغة التركية كانت غير صحيحة مشوهة فقد نشرت جريدة العالم العربي الترجمة التركية لسورة يس ومن ثم شرحت معاني الترجمة التركية باللغة العربية لإيصال الحقيقة الدامغة بأن الترجمة غير صحيحة [٦٣]، وبعد ترجمة القرآن الكريم في عام ١٩٣٢ تمت ترجمة الآذان بصورة مشوشة ايضاً الى اللغة التركية وتم توزيع كبار الحفاظ على المساجد في اسطنبول لتعليم المؤذنين على الصيغة التركية للأذان والاقامة[٦٤]، واعقبت هذه الخطوة خطوة اخرى فمنعت الحكومة التركية اقامة الاذان باللغة العربية في كافة البلاد اعتباراً من الثامن من شباط ١٩٣٣ وكذلك الصلاة[٦٥]، واتخذت الحكومة التركية تدابير مشددة لتطبيق هذا القانون، فالشرطة التركية كانت تعتقل كل من لا ينفذ هذا القانون، "فاعتقل البوليس كثيرين من المؤذنين بتهمة التشجيع على تلاوة الصلوات باللغة العربية[٦٦]".

وبموازاة الابتعاد عن كل ما هو إسلامي اقدمت الحكومة التركية على الغاء استخدام التاريخ الهجري في تركيا، واعتماد التاريخ الغريغوري الافرنجي واعتماد السنة المسيحية، اذ صادق المجلس الوطني الكبير في ٢٨ كانون الاول ١٩٢٥ على اعتماد التاريخ الغريغوري ابتداءً من غرة كانون الثاني ١٩٢٦ واعتبار التوقيت ٢٤ ساعة وابطال استخدام السنة الهجرية[٦٧]، واضطرت دار المسكوكات التركية على "اعتماد قوالب جديدة لسنة ١٩٢٦ تنفيذا لما قررته الحكومة من اتباع التاريخ المسيحي"[٦٨]، واستمرت الحكومة في خطواتها لتقليد الغرب فتم اعتماد الارقام الفرنجية بدلا من الارقام التركية بعد موافقة المجلس الوطني في انقرة يوم ٢٢ ايار ١٩٢٨ على هذا الاجراء[٦٩].

لم تتوقف سلسلة التغريب والابتعاد عن كل ما هو عربي او ما يذكّر الكماليين بالدولة العثمانية عن ما تم ذكره، بل أقدمت الحكومة التركية في ٨نيسان عام ١٩٢٨على حذف المادة الثانية من الدستور التي تشير بأن (دين الدولة هو الإسلام)، واحلال القسم بالشرف والصدق والوطن محل القسم بالله في كل موقف رسمي

سواء حينما يؤديه رئيس الجمهورية او الوزراء او النواب او بعض كبار الموظفين او عندما يتقدم المتهمون والشهود الى المحاكم[٧٠].

**الخاتمة:**

القى البحث الضوء الكافي على الخطوات التي كانت تراها الحكومات التركية، خطوات مهمة في سبيل نهضة تركيا وتحديثها. ولذلك اتخذت سلسلة من الإجراءات في المجال الديني والثقافي والاجتماعي، نستطيع الإشارة الى النقاط التالية فيما يخص المجال الديني وهي:

١. إن رئيس الجمهورية التركية كان رجلاً لادينياً وهو أقر بنفسه بذلك ولا شك إن ولادة مصطفى كمال وترعرعه في مدينة سيلانيك ذات الأغلبية اليهودية أثر كبير في ذلك.
٢. من أهم القضايا التي أثارها مصطفى كمال في العالمين العربي والإسلامي قضية الغاء الخلافة، ويبدو إنه كان قد خطط لهذا الاجراء منذ بداية حركته الاستقلالية.
٣. من المشاكل التاريخية التي بحاجة الى دراسات علمية مستفيضة دور دول الحلفاء في دفع مصطفى كمال الى الغاء الخلافة، إلا إن الباحث ما استطاع الاقتراب من الحقيقة حول هذا الموضوع بسبب عدم ذكر الصحافة العراقية أية معلومات عنه.
٤. جاءت مسألة التحديث والتغريب التي اتبعتها الحكومة التركية تدريجياً بدأً من فصل السلطنة عن الخلافة ثم نقل العاصمة الى انقرة وإعلان الجمهورية ثم الغاء الخلافة.
٥. كان رد فعل الشعب التركي لالغاء الخلافة إن قامت حركة عسكرية كردية معارضة، وهي حركة سعيد بيران في عام ١٩٢٥، إلا إن الحركة يبدو اتخذت من مسألة الغاء الخلافة شعاراً لتأليب الشعب التركي ضد مصطفى كمال. إلا إن القومية التركية كانت طاغية وصدرت الحكومة تلك الحركة بأنها حركة انفصالية الغاية منها تشكيل دولة كردية لذلك حتى العناصر المعارضة لاجراء مصطفى كمال والغائه الخلافة، ايدته في القضاء على حركة سعيد بيران المعارضة لالغاء الخلافة.
٦. عقب الغاء الخلافة اتبعت الحكومات التركية خطوات أخرى في ابعاد الاتراك عن كل ما هو ديني إسلامي، أو ما يتعلق بالارث العثماني الإسلامي، فألغت التكايا والزوايا والطرق الصوفية، وحولت مقراتها الى مدارس، كما الغت كافة الألقاب التي كانت تطلق على أصحاب هذه الطرق.
٧. إن نجاح مصطفى كمال واتباعه من الكماليين في خطواتهم في الغاء الخلافة وما ترتب عليه، شجعتهم الى التمادي في ابعاد تركيا عن الإسلام من جعل يوم الاحد عطلة بدلاً من يوم الجمعة عطلة المسلمين، بل فرضت القيود وحددت الأشخاص الذين يُحق لهم لبس العمامة، حتى وصل بهم الأمر أن رفعوا من دستور الإشارة التي تقول بأن دين الدولة الإسلام.

## الهوامش

[1]oğuz Aytepe, " Yeni Belgelerin Isiğnda Hallfeliğin Kaldirilmasi ve Hanedan üyelerinin yurtdişna Cıkarılmalaria Ankara uiniversitesi, turk inkilap Tarihi Enstitüsü, Atatürk Dergisi, Sayi 29 -30 mayis - Kasim, 2002, s. 515.

[٢] العراق، العدد ١٠٦٠، ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣

[٣] جريدة ترجمان حقيقت من الصحف المنتصرة للكمالين، والمحبذة لأعمالهم والمدافعة عنهم، ومع ذلك، فإنها لم تتمالك عن تصوير هذا المعنى لأنه حقيقة واقعة. العراق، العدد ١١٢٣، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤

[٤] المصدر نفسه

[٥] العراق، العدد ١١٠٢، ٨ كانون الأول ١٩٢٣

[٦] العراق، العدد ١٠٦٣، ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٣.

[٧] العراق، العدد ١١٠٨، ٢٩ كانون الأول ١٩٢٣.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] العراق، العدد ١١٣٦، ٦ شباط ١٩٢٤.

[١٠] هذا ما وضحه الشيخ سعيد أفندي ملا، أحد فلاسفة الاتراك ومن مشايعي السلطان وحيد الدين، للسلطان المذكور، للاستزادة جريدة العراق العدد ١١١٠، ٧ كانون الثاني ١٩٢٤،

[١١] العراق، العدد ١٠٤٨، ٢٦تشرين الأول ١٩٢٤.

[١٢] العراق، العدد ١٠٧٣، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٣.

[١٣] العراق، العدد ١١٦٣، ٨ آذار ١٩٢٤.

[١٤] الموصل، العدد ٧٩١، ٣ نيسان ١٩٢٤.

[١٥] العراق، العدد ١١٤٥، ٦ شباط ١٩٢٤.

[١٦] العراق، العدد ١١٥٦، ٢٩ شباط١٩٢٤.

[١٧] العراق، العدد ١١٥٩، ٤ آذار ١٩٢٤.

[١٨] العراق، العدد ١١٥٧، ١ آذار ١٩٢٤، جريدة الموصل، العدد ٧٨٢، ١١مارت ١٩٢٤.

[١٩] العراق، العدد ١١٦٠، ٥ آذار ١٩٢٤.

[٢٠] العراق، العدد ١١٤٥، ١٦ شباط ١٩٢٤.

[٢١] العراق، العدد ١١٦٥، ١١ آذار ١٩٢٤.

[٢٢] العراق، العدد ١١٧١، ٨ آذار ١٩٢٤.

[٢٣] العالم العربي، العدد ٥، ١ نيسان ١٩٢٤.

[٢٤] يصف المؤرخ ايلبير اورتايلي هذه الممارسات ب (تصرفات مثيرة غير مسؤولة)، المصدر السابق، ص.٣٢٥

[٢٥] بينما يرد في جريدة الموصل باسم شكري بك نائب أزمير، العدد ٧٩٥ ، ١٢ نيسان ١٩٢٤.

[٢٦] العراق، العدد ١١٥٩، ٤ آذار ١٩٢٤.

[٢٧] الموصل، العدد ٧٨٤، ١٥ مارت ١٩٢٤.

[28]oğuz Aytepe , a g-e-S. 16

[٢٩] العراق، العدد ١١٦٥، ١١ آذار ١٩٢٤.

[٣٠] العراق، العدد ١١٦٥، ١١ آذار ١٩٢٤، الموصل، العدد ٧٨٣، ٣ آذار ١٩٢٤.

[٣١] العراق، العدد ١١٦٦، ١٢ آذار .١٩٢٤

[٣٢] لأسماء الأمراء والأميرات، ينظر: العالم العربي، العدد ٤، ٣ آذار ١٩٢٤

[٣٣] الاستقلال، العدد ٣٨١، ٣ آذار ١٩٢٤، الموصل، العدد ٧٨٣، ١٣ مارت ١٩٢٤.

[٣٤] الموصل، العدد ٧٩١، ٣ نيسان ١٩٢٤.

[٣٥] هذا ما نشرته جريدة الاستقلال بعنوان (حديث الخلافة الإسلامية) في عددها ٣٧٩ ،١٠ آذار ١٩٢٤ بعد أن روجت له في العدد السابق.

[٣٦] جاء هذا في مقال اشغل نصف الصفحة الأولى من جريدة العراق العدد ١١٦٢ ، ٧ آذار ١٩٢٤ وتحت عنوان الخلافة الإسلامية.

[٣٧] العراق، العدد ١١٦٦، ١٢ آذار ١٩٢٤

[٣٨] العراق، العدد ١١٦٦، ١٢ آذار ١٩٢٤

[٣٩] العراق، العدد ١١٦٧، ١٣ آذار ١٩٢٤

[٤٠] رضا نور، المصدر السابق، ص٣٦٢

[٤١] العراق، العدد ١١٦٦، ١٢ آذار ١٩٢٤

[٤٢] العراق ، العدد٢٦٧٥ ،٣٠ كانون الثني ١٩٢٩.

[٤٣] العراق، العدد ١١٦٥، ١١ آذار ١٩٢٤

[٤٤] العراق، العدد ١١٦٢، ٧ آذار ١٩٢٤.

[٤٥] العراق ، العدد١١٦٩،ف١٥اذار١٩٢٤.

[٤٦] العراق ، العدد١١٧٧، ٢٥ اذار١٩٢٤.

[٤٧]العراق ، العدد١١٦٩، ١٥اذار١٩٢٤.

[٤٨] المفيد، العدد٤٨١ ، ٢٠ ايلول ١٩٢٥.

[٤٩] الاستقلال، العدد٧١٥، ١ كانون الاول ١٩٢٥.

[٥٠] الاستقلال، العدد٧١٥، ١ كانون الاول ١٩٢٥.

[51] Kamuran özdemir, Cumhuriyet Döneminde Sapka Devrimi ve Tepkiler, yüksek lisans Tezi, Anadolu üniversitesitesi osyal Bilimler Entitüsu eskişehir 2007, S. 50.

[52] kamuram özdemir, a. g. e. S.50.

[٥٣] المفيد، العدد ٤٨١، ٢ ايلول ١٩٢٥.

[٥٤] العالم العربي، العدد ٤٧١، ٣ تشرين الاول ١٩٢٥

[٥٥] العراق، العدد ١٩٢٥، ٧ ايلول ١٩٢٥، انظر الاوقات البغدادية، (جريدة)، بغداد، العدد ٤٠٧٤، ٨ ايلول ١٩٢٥.

[٥٦] العراق، العدد ١٦٤٧، ٢ تشرين الاول ١٩٢٥، انظر العالم ، العدد ٤٦٢، ٢٣ ايلول ١٩٢٥ .

[٥٧] العراق، العدد ١٦٥٠، ٦ تشرين الثاني ١٩٢٥.

[٥٨] العراق، العدد ١٦٧٧، ٦ تشرين الثاني ١٩٢٥.

[٥٩] نداء الشعب، العدد ١١١، ٣١ ايار ١٩٢٦.

[٦٠] العراق، العدد ٢٠٤٦، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٧.

[٦١] المصدر نفسه.

[٦٢] العالم العربي، العدد٢٤٢٣ ،٥ شباط١٩٣٢.

[٦٣] المصدر نفسه.

[٦٤] الاستقلال، العد١٧٦٢، ٩ كانون الاول ١٩٣٢.

[٦٥] الاوقات العراقية، (جريدة)، بغداد، العدد ٦٣٤١، ١٨ شباط ١٩٣٣.

[٦٦] المصدر نفسه.

[٦٧] الاوقات البغدادية، العدد٤١٦٨، ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥ ، انظر العراق عدد ١٧٢٢، ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥.

[٦٨] الاستقلال ٧٣٨، ٢٨ كانون الاول ، ١٩٢٥.

[٦٩] الاوقات البغدادية، العدد ٤٩٠٤ ، ٢٤ مايو ١٩٢٨ ؛ العالم العربي العدد ١٢٨٦ ،٢٢ ايار ١٩٢٨، انظر النهضة العراقية العدد ١١٠، ٢٥ ايار ١٩٢٨، ص٢.

[٧٠] العالم العربي، العدد١٢٥٩،في ٢٠نيسان ١٩٢٨.